

1- تمهيد:

تبرز أهمية مثل هذه الدراسات في ضوء الاهتمام المتزايد من قبل المسؤولين وصناع القرار في الحكومة الجزائرية على ضرورة توسيع وزيادة النشاطات الاقتصادية الداخلية والخارجية، والتقليل من الاعتماد على إيرادات المنتجات النفطية كمصدر أساسي ووحيد للدخل (حوالي 96 % من إيرادات الجزائر من النفط).

كما أن انتقال العالم إلى الاعتماد على مصادر جديدة للطاقة سوف يؤدي حتما إلى تراجع قيمة صادراتنا من النفط والمواد المرتبطة به، وكما نعرف أيضا فإن أسعار النفط متقلبة، ولولا وجود منظمة الدول المصدرة للنفط "OPEC" لعدنا إلى وضع منتصف الثمانينيات وبالضبط لسنة 1986 أين انهارت آنذاك أسعار النفط، حيث انخفض سعر برميل النفط إلى 12 دولار أمريكي، مما أدى إلى عجز كبير في ميزاننا التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات، وانهارت معها الإيرادات الجزائرية لأنها تعتمد بشكل كبير على عائدات هذا المنتج (النفط)، ومن تلك اللحظة بدأ التفكير في تنويع الصادرات وعدم الاعتماد بشكل كلي على الصادرات النفطية، ولكن من لحظة التفكير هذه وحتى وقتنا هذا (حتى كتابة هذه السطور)، لا زال التنويع في الصادرات يراوح مكانه، حيث لم تشكل الصادرات غير النفطية أكثر من 05 % من المجموع الكلي للصادرات، وظلت الجزائر تعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية.

وهذا ما قاد بالفرنسي "نيكولا"، الخبير الاستراتيجي في قطاع النفط إلى القول بأن الجزائر بعد 20 سنة ستقوم باستيراد النفط، وهذا لأن الجزائر تعتمد بشكل كلي في برامج تنميتها على المداخيل النفطية، كما أجمع مجموعة من المحللين الاقتصاديين الجزائريين على إمكانية حدوث هذا بالنظر إلى الاستنزاف المتزايد من النفط والذي يعتبر كمورد غير متجدد، وبالتالي وجب تنويع مصادر الدخل، وضرورة البحث عن مصادر وطاقت بديلة للنفط وتكون متجددة.

ومن هنا تبرز أهمية التوجه نحو النشاط التصديري وضرورة تنويعه كشرط ضروري في استمرار النمو الاقتصادي - كما أثبتته العديد من الدراسات التي سيتم التطرق إليها لاحقا في هذه الدراسة-، وكذا الانتفاع من المزايا التي تمنحها وتوفرها الأسواق العالمية.

ومن هذا المنطلق أصبح تصدير المنتجات غير النفطية في الجزائر كالمنتجات الزراعية والصناعية والسياحية والخدماتية.... الخ، مطلبا وهاجسا حكوميا، وكذا رغبة من طرف القطاع الاقتصادي بدوره هو الآخر في المساهمة في تحسين وتنمية الاقتصاد الوطني من خلال توجيه منتجاتهم إلى أسواق خارجية أكثر واعدية وربحا، وبأقل مخاطرة ممكنة.

وعلى هذا الأساس فإن التمويل يعتبر من أهم العناصر الضرورية واللازمة من أجل تشجيع الصادرات والنهوض بها ومن ثم ترقيتها، وذلك من خلال توفير الموارد المالية اللازمة وبأسعار فائدة مناسبة ومميزة للتصدير، كما أنه تم إبراز نوعين من التمويل: تمويل متوسط وطويل الأجل، ويتعلق هذا النوع بالاستثمارات الجديدة في مجال الصادرات، وتمويل قصير الأجل موجه بالأساس للأنشطة التصديرية القائمة.

كما أنه وبالإضافة إلى ضرورة توفير الأموال اللازمة لدعم المصدرين، فإنه يمكن أيضا وبالنظر إلى ظروف المنافسة الشديدة بين المصدرين من الدول المختلفة، لا سيما الدول المتقدمة منها - وهذا لما تقدمه هذه الدول من تسهيلات لصالح مصدريها-، فإن توفير تسهيلات في الدفع لصالح المستورد الأجنبي، قد أصبح ضرورة حتمية نظرا لما يوفره هذا العنصر من أهمية في الدخول للأسواق الخارجية، دون أن ننسى أن هذا الأمر قد يعرض المصدر لمخاطر عدم الدفع، قد تكون لأسباب تجارية وغير تجارية، هذا بدوره أدى إلى ضرورة تأمين على المصدرين، والذي أصبح يعتبر عنصرا مهما من عناصر تشجيع وترقية الصادرات.

وعليه فإنه من غير المعقول الحديث عن تمويل الصادرات دون الإشارة إلى تأمين قروض الصادرات، فهما يعتبران مكملين لبعضهما البعض ولا يمكن الفصل بينهما، ومن هذا المنطلق سنقوم باستعراض لتمويل الصادرات ثم إلى تأمين قروض هذه الصادرات.

2- إشكالية الدراسة:

ومن هنا جاءت الإشكالية العامة للبحث والتي تمحورت حول:

"ما مدى مساهمة عمليتي تمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر؟".

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية إشكاليات فرعية أخرى تتمثل في:

3- الإشكاليات الجزئية أو الفرعية:

وتندرج تحت الإشكالية العامة مجموعة من الإشكاليات الفرعية الأخرى تتمثل في:

1- ما هو الدور الذي تلعبه أو تؤديه الصادرات في عمليات التنمية الاقتصادية في مختلف الدول؟؛

2- ما مدى تطور الصادرات غير النفطية في الجزائر؟ وما مدى تطور المنتجات المصدرة في هذا المجال؟؛

3- ما هي الهيئة القائمة بعملية تمويل ودعم الصادرات في الجزائر، وهل تساهم هذه الهيئة في تحفيز وتنشيط الصادرات غير النفطية في الجزائر؟؛

4- ما هي المؤسسة أو الهيئة القائمة بعملية تأمين قروض التصدير في الجزائر؟ وهل تساهم هذه الهيئة في ترقية وتطوير الصادرات غير النفطية في الجزائر؟؛

5- هل أن هناك ارتباط أو علاقة بين تمويل الصادرات وتأمين قروض التصدير؟؛

6- هل لانضمام الجزائر المحتمل مستقبلا للمنظمة العالمية للتجارة تأثير على أداء الصادرات غير النفطية في الجزائر؟.

وتقودنا الإجابة على هذه الأسئلة إلى وضع جملة من الفرضيات التي ستكون منطلقا لدراستنا هذه.

4- فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية أساسية بالإضافة إلى فرضيات فرعية أخرى، والفرضية الأساسية تتمثل في: "أن تمويل الصادرات إضافة إلى تأمين قروض التصدير في الجزائر يعزز ويدعم تنوع وترقية الصادرات غير النفطية".

أما الفرضيات الفرعية المنبثقة منها فهي:

1- أن الصادرات ليست منظرا للتعاون الدولي فحسب، بل هي حتمية مطلقة من أجل التنمية الاقتصادية للبلد؛

2- أن الاقتصاد الجزائري لازال مرهونا بشكل كبير ورئيسي بإيرادات صادرات النفط، كما أنه لم يثبت أن هناك أي تحسن بشكل معتبر في تطور الصادرات غير النفطية في الجزائر خلال كل فترة الدراسة، بل لا زالت الجزائر تعتمد وبشكل رئيسي على الإيرادات التي تأتي من خلال تصدير النفط، كما أن هذا الأخير لا يزال يشكل ويهيمن على إجمالي الصادرات لذلك لا نتوقع في الأجل المتوسط أو القصير التخلي عن هذا المورد لصالح موارد أخرى كالصادرات غير النفطية مثلا؛

3- أن تمويل الصادرات يعتبر كمحرك وحافز لتنشيط وترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر؛

4- أن تأمين قروض التصدير يعتبر هو الآخر عاملاً يساعد على الرفع وزيادة الصادرات غير النفطية في الجزائر؛

5- أن هناك ارتباطاً قوياً ما بين تمويل وتأمين قروض الصادرات؛

6- أن أحكام وشروط المنظمة العالمية للتجارة (OMC) لا تسمح بأي حال من الأحوال بتقديم مختلف أشكال

الدعم للصادرات؛

5- أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- أردنا من خلال هذا البحث معالجة موضوع التجارة الخارجية ولكن من جانب تمويل الصادرات بعيداً عن الدراسات السابقة والتي كانت تتناول الموضوع من جانب تمويل الواردات، وفي جانب تمويل الصادرات سنتناول الصادرات غير النفطية، وذلك نظراً لفقر المواضيع التي تتناول دراسة تمويل الصادرات الجزائرية غير النفطية؛

2- وكذلك لتيقننا من إمكانية تطبيق بعض التقنيات العالمية المستعملة في تمويل الصادرات وتأمين قروض التصدير، والتي من شأنها تحقيق نتائج أكثر نجاعة وفعالية، وهذا إذا ما استعملت بشكل جيد؛

3- إبراز أهمية ودور كل من متغيري تمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية وتطوير الصادرات غير النفطية؛

4- محاولة الإطلاع على المستوى التصديري الوطني من غير الصادرات النفطية، وإعطاء بعض الاقتراحات التي من شأنها أن تؤدي إلى النهوض بهذا القطاع (الصادرات غير النفطية) في حالة تطبيقها؛

5- محاولة إضافة لبنة جديدة إلى مجموعة الدراسات التي تقترّب من دراستنا هذه، وتنمية قدراتنا في مجال التمويل، تأمين قروض التصدير والتجارة الخارجية؛

6- محاولة إفادة الجهات الرسمية والمختصة في موضوع تنمية وترقية الصادرات غير النفطية بشكل عام، وتقنيات تمويلها وتأمين قروض التصدير بشكل خاص.

6- أهمية الدراسة:

1- ضآلة الصادرات خارج المحروقات منذ أكثر من عشرية، حيث لا تتعدى نسبتها 04 % من إجمالي الصادرات، ومسؤولية تقنيات التمويل وتأمين قروض التصدير في تشجيع وتدعيم الصادرات غير النفطية من أجل ترقيتها والنهوض بها؛

2- تسليط الضوء على أهم النظم المستعملة في تمويل الصادرات؛

3- تسليط الضوء على أهم التقنيات المستعملة في تأمين قروض الصادرات؛

4- الاهتمام الكبير الذي توليه السلطات السياسية والاقتصادية في الدولة الجزائرية، وهذا من أجل تنمية وترقية الصادرات غير النفطية، وخاصة بعد انخفاض أسعار النفط العالمية - بسبب أزمة 1986-، وهذا للوصول بالصادرات غير النفطية إلى المستويات التي تستحقها والمرغوب فيها.

7- مبررات ودوافع اختيار الدراسة:

لم يكن اختيارنا للموضوع بمحض الصدفة، وإنما كانت نتيجة لعدة اعتبارات ودوافع ذاتية وموضوعية، حيث تتمثل هذه الاعتبارات والدوافع في الآتي:

أ. الدوافع الذاتية:

1- اهتمامنا الخاص بالمواضيع ذات الصلة بالتجارة الدولية.

2- محاولة تقديم رصيد علمي يشبع فضول المهتمين من باحثين ودارسين وطلبة العلوم الاقتصادية، العلوم المالية والعلوم التجارية، خاصة أمام نقص الدراسات المتعلقة بهذا المجال؛

ب. الدوافع الموضوعية:

3- الضرورة الحتمية المفروضة على الإقتصاد الوطني للخروج من التصدير الأحادي والمتمثل في تصدير النفط، إلى التنوع في التصدير وبخاصة تصدير المنتجات غير النفطية؛

4- قلة الدراسات التي تناولت موضوع تمويل وتأمين الصادرات غير النفطية، لأن أغلب الدراسات كانت تتناول موضوع التجارة الخارجية كانت من جانب الواردات؛

5- الاهتمام الذي يوليه كبار المسؤولين والحكومة الجزائرية للصادرات غير النفطية؛

6- محاولة مسايرة للأحداث التي تعيشها الجزائر، إذ تعيش مرحلة إصلاح واسعة تتطلب تنوع لمختلف الصادرات من المنتجات، خاصة الثروات الزراعية، وإيجاد الطرق والتقنيات الأكثر نجاعة في تمويل وتأمين قروض الصادرات، وهذا بغية إعطاء نتائج جيدة من شأنها إخراج البلاد من دوامة المديونية التي تعيشها منذ سنوات عدة؛

7- محاولة معرفة الإمكانيات التصديرية غير النفطية للجزائر؛

8- الدراسات السابقة:

إن البحث الميداني والمكتبي الذي أجريناه سواء داخل الوطن أو خارج الوطن من خلال التريصات التي قمنا بها سواء قصيرة أو طويلة المدى، مكنتنا من الحصول والإطلاع على عدد لا بأس به من الأبحاث والرسائل الجامعية والمقالات التي اقتربت من تناول الموضوع من جوانبه المختلفة، والتي سنعرض أهمها على النحو التالي:

- دراسة (1974) **Petter F. SKJORTEN**: وهي أطروحة دكتوراه بعنوان "أهمية تمويل الصادرات في الدول السائرة في طريق النمو"، وقد تناول فيها الباحث في الجانب النظري إلى العلاقة التي تربط بين الصادرات والتنمية الاقتصادية، إضافة إلى الخصائص التي تتمتع بها القروض الموجهة لتمويل الصادرات، كما تناول الباحث أيضا مختلف العوائق الأساسية التي تعترض عملية تمويل الصادرات، كما عرج الباحث في هذه الرسالة أيضا إلى تأمين قروض الصادرات وكذا إلى كيفية إعداد مختلف الأنظمة لتمويل الصادرات، وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج، لعل من أهمها: أن القروض الممنوحة لتمويل الصادرات يجب أن تمنح بمعدل فائدة تحفيزي ويرجع هذا لما للصادرات من أهمية كبيرة في النمو الاقتصادي والاجتماعي، كما توصل البحث إلى أن المنافسة الدولية فيما يخص القروض الممنوحة لتمويل الصادرات في الدول المتقدمة تشكل عائقا كبيرا لدول العالم الثالث - بسبب الضعف الشديد للموارد المالية لهذه الدول- مما أدى هذا إلى صعوبة إن لم نقل استحالة تصدير منتجاتها نحو أسواق الدول المتقدمة، كما أوصى الباحث بضرورة تكوين وإعطاء أهمية كبيرة للإطارات والمصدرين في مجال تمويل الصادرات¹؛

¹ SKJORTEN F. Petter, *L'importance du financement à l'exportation dans les pays en voie de développement*, Thèse de doctorat en sciences économiques, Université de Montpellier1, France, 1974.

- دراسة (1982) Girard CHANTAL: وهي أطروحة دكتوراه بعنوان "هياكل تمويل الصادرات في (ساحل العاج) كوت ايفوار"، وقد تناول الباحث بالتحليل المعمق مكانة صادرات المنتجات الزراعية في الاقتصاد الايفواري، وتطرق الباحث إلى مختلف الآليات والتقنيات المستعملة لتمويل صادرات المنتجات الزراعية في الاقتصاد الايفواري، كما تناول الباحث أيضا الضمانات المقدمة لمواجهة المخاطر التي تعترض صادرات المنتجات الزراعية في كوت ايفوار، بعد ذلك تناول الباحث بالتحليل وضعية المؤسسات الإيفوارية القائمة بعمليات التصدير، وتوصل الباحث في ختام دراسته هذه إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها تمثل في الآتي: أن الدول الأعضاء في "الاتحاد النقدي لشرق إفريقيا" "UMOA" "l'Union Monétaire Ouest Africaine" حريصين على تشجيع الصادرات لأجل تخفيض أو إلغاء العجز في موازينهم التجارية، كما قام هذا الاتحاد بوضع آليات تفضيلية لتمويل صادرات منتجات هذه الدول نحو الأسواق الخارجية، كما توصل الباحث أيضا إلى البنوك في كوت ايفوار تمنح تسهيلات كبيرة سواء فيما تعلق بقروض التمويل المسبق للشراء أو التخزين، أو قروض للتمويل بمعدلات فائدة تفضيلية وتحفيزية للمصدرين الذين يقومون بتصدير منتجات "القهوة" و"الكاكاو"، شرط أن تكون نشاطات التصدير هذه قائمة في دولة الكوت ايفوار¹؛

- دراسة (1992) Fadila GUERROUI: جاءت هذه الأطروحة بعنوان "سياسة ترقية الصادرات وآثارها على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الدولة الصناعية الجديدة-"، وقد تطرقت هذه الدراسة بالتحليل العميق لدور الصادرات في النمو الاقتصادي، كما ركزت الباحثة في هذه الدراسة أيضا على تأثير الصادرات على التنمية الاقتصادية مركزة على ثلاث جوانب تمثلت في دراسة أثر أو تأثير الصادرات على الدخل والتشغيل، ومن ثم تأثير الصادرات على النمو والتنمية وفي الأخير عاجلت تأثير الصادرات على القدرة على الاستيراد، كما قامت الباحثة بتبيان بعض النماذج التي تربط بين الصادرات والتنمية الاقتصادية، أما في الجانب التطبيقي فقد قامت الباحثة بدراسة سبعة عشرة (17) من الدول الصناعية الحديثة تمثلت في: الأرجنتين، كوريا، سنغافورة، هونغ كونج، البيرو، الشيلي، المكسيك، الفلبين، الأرجواي، كولومبيا، الإكوادور، البرازيل، تايلاند، تركيا، المغرب، البارغواي والباكستان.

وقد توصلت الباحثة في ختام رسالتها إلى مجموعة من النتائج لعل من أهمها: أن الدول التي قامت بتطبيق سياسة إحلال الواردات وتبني سياسة ترقية الصادرات حققت أحسن أداء سواء فيما تعلق بالنمو الاقتصادي أو التشغيل، كما توصلت أيضا إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات المتواجدة في الدول النامية سمحت بتطوير صادرات الدول

¹ GIRARD Chantal, Les structures de financement des exportations de la Cote D'ivoire, Thèse de doctorat, Université Paris1 Pantheon-Sorbonne, Paris, France, 1982.

الصناعية الجديدة، وذلك إما عن طريق الفروع الصناعية لهذه الشركات في الدول الصناعية الحديثة أو عن طريق التعاقد من الباطن مع هذه الشركات بالنسبة لهذه الدول¹.

- دراسة (1999) MOHAMED Ali TRIKI: أطروحة دكتوراه بعنوان "تمويل وضمان الصادرات في الدول النامية - دراسة حالة تونس-"، وقد تناول الباحث السياسة المالية كمحفز للتوجه نحو الممارسة التجارية، وتناول أيضا مختلف آليات تمويل الصادرات وسبل تطويرها، بعد ذلك تطرق الباحث إلى ضروريات تبني نظام لتمويل وضمان العمليات التصديرية، وقد توصل الباحث في ختام دراسته هذه إلى مجموعة من النتائج تمثلت في: أن هناك العديد من المؤسسات المصدرة التونسية قد واجهت مجموعة من المشاكل والصعوبات تمثلت بالأساس في مشكل التمويل، حيث أن لمنح هذا الأخير يتطلب الحصول على ضمانات ضد الأخطار، كما توصل الباحث أيضا إلى أن عدد من المؤسسات التونسية المصدرة والتي فشلت عن إجراء عمليات التصدير راجع بالأساس إلى العجز في التمويل، كما اقترح الباحث ضرورة تطوير النظام المالي من خلال تشجيع وتحفيز نمو الادخارات، وكذا إلى تبني سياسة لتمويل وضمان الصادرات بما يتلاءم والمعطيات الجديدة للمبادلات التجارية²؛

- دراسة (2004) سعيدي وصاف: أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر، نوقشت بتاريخ 2004/02/26، بعنوان: "تنمية الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الدول النامية- الحوافز والعوائق-"، حيث تناولت الدراسة في البداية الإطار النظري لدور الصادرات في التنمية من خلال تطور الفكر الاقتصادي، ثم تحديد موقع الصادرات في نماذج النمو وبعض الدراسات التطبيقية الحديثة حول دور الصادرات في تحقيق الإنماء الاقتصادي، من خلال اختبار العلاقة السببية بين نمو الصادرات وعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية بتطبيق طريقة Granger (الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 2003)، في الدول محل الدراسة (الجزائر، السعودية، تونس، مصر)، إضافة إلى تحليل هيكل حوافز التصدير (المحلية والدولية) في الدول محل الدراسة، ومدى فعالية هذه الحوافز في تشجيع وتنمية الصادرات غير التقليدية.

¹ GEERROUI Fadhila, La politique de promotion des exportations et ses effets sur la croissance économique cas des nouveaux pays industriels, Thèse de doctorat en sciences économiques, Université Paris 2, France, 1992.

² TIRIKI Mohammed Ali, Le financement et la garantie des exportations dans les pays en développement "le cas de la Tunisie", Thèse de doctorat en sciences économiques, Université de Nice Sophia-Antipolis, France, 1999.

كما قامت هذه الدراسة بتحليل نتائج الاستبيان الذي وزع على 230 مؤسسة تصديرية في الدول محل الدراسة حول مشاكل وآفاق التصدير في هذه الدول والدروس المستفادة بالنسبة للجزائر¹؛

9- حدود الدراسة:

للإجابة عن إشكالية الدراسة والتوصل إلى نتائج دقيقة، قمنا بحصر حدود للدراسة، وتمثل في تحديد الإطار الزمني والإطار المكاني، وذلك على النحو التالي:

أ. **الحدود المكانية:** تمت الدراسة الميدانية في مؤسستين، المؤسسة الأولى متعلقة بتمويل الصادرات والمتمثلة في الصندوق الخاص بترقية الصادرات "FSPE" التابع لوزارة التجارة والمتواجد بها أيضا، والمؤسسة الثانية مرتبطة بتأمين قروض التصدير والمتمثلة في الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات "CAGEX"، وتتواجد كلتا هاتين المؤسستين على مستوى الجزائر العاصمة؛

ب. **الحدود الزمانية:** تمت الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 1998 إلى سنة 2009 أي أن مدة الدراسة كانت اثنتي عشرة (12) سنة، ويرجع السبب في اختيار هذه الفترة إلى كون أن المعطيات حول هذه المتغيرات الثلاثة (التمويل، التأمين والصادرات غير النفطية) تشترك فقط خلال هذه السنوات، ويرجع هذا كذلك كون أن الصندوق الخاص بترقية الصادرات "FSPE" المكلف بتمويل الصادرات قد تم إنشاؤه طبقا لقانون المالية لسنة 1996، وبدأ فعليا في تمويل الصادرات ابتداء من سنة 1998، أما الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات "CAGEX" فقد تم إنشائها بتاريخ 03 ديسمبر من سنة 1995 وبدأت عملها بصورة فعلية خلال سنة 2007، أما عن سبب الاكتفاء والتوقف عند سنة 2009 فقط وعدم إدراج سنة 2010، فيرجع إلى أن هذه الدراسة كان يتم إنجازها خلال هذه السنة أي سنة 2010.

10- المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:

في هذه الدراسة تم استعمال المنهج المتكامل في البحوث التطبيقية، ذلك أن هذا المنهج يستند إلى حقيقة وجود ارتباط وتلازم بين الإطار النظري للبحث وبين الواقع التطبيقي له، ويتيح لنا تحقيق العمق باستخدام المنهج الوصفي

¹ وصاف (سعيد)، تنمية الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الدول النامية - الحوافز والعوائق-، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

التحليلي والتوازن باستخدام أدوات التحليل الإحصائي التي تمكن من: تجنب التحيز، تحليل النتائج وتفسيرها إحصائياً، تقدير التفاعل بين المعاملات وتقدير الخطأ التجريبي.

ويستمد البحث بياناته من بيانات الصندوق الخاص بترقية الصادرات غير النفطية "FSPE"، والشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات "CAGEX"، وزارة التجارة، الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، النشرات التي يصدرها بنك الجزائر، المديرية العامة للجمارك ومختلف التقارير إما من الهيئات الرسمية أو غير الرسمية.

11- صعوبات الدراسة:

خلال إجرائنا لهذه الدراسة واجهتنا العديد من الصعوبات والعقبات، ويمكن أن نلخصها في ما يلي:

- إن أهم صعوبة واجهتنا في إعداد هذه الرسالة هي عدم وجود دراسات سابقة محلية في هذا الموضوع، مما جعلنا ننتقل من نقطة الصفر خصوصاً في الجانب التطبيقي من هذه الدراسة؛

- صعوبة الحصول على البيانات والمعطيات من قبل المؤسسات محل الدراسة، والمتمثلتين في الصندوق الخاص بترقية الصادرات "FSPE" والشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات "CAGEX"؛

- التضارب والتناقض الكبير في المعطيات والبيانات التي تحصلنا عليها من المصادر المختلفة مثل: المديرية العامة للجمارك، الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، وزارة التجارة، النشرات التي يصدرها بنك الجزائر ومختلف التقارير إما من الهيئات الرسمية أو غير الرسمية، حيث لمسنا اختلاف كبير في المعطيات والأرقام، مما تطلب منا هذا وقتاً إضافياً من أجل التأكد والحصول على المعلومات الصحيحة والدقيقة، حيث اعتمدنا في دراستنا هذه على البيانات والأرقام التي يتفق عليها ويشترك فيها أكبر عدد من المصادر المختلفة.

12- تقسيمات الدراسة:

تتضمن الدراسة مقدمة عامة متبوعة بخمسة فصول تنتهي بخاتمة، حيث يهتم الفصل الأول بدراسة أهمية الصادرات ودورها في التنمية، وذلك باستعراض مختلف الآراء والتوجهات والنظريات المختلفة والمتشعبة لمختلف أصحاب الفكر الاقتصادي.

أما الفصل الثاني فيتناول نظم تمويل الصادرات المستعملة على المستوى الدولي، ومنها نظم التمويل قصيرة الأجل ونظم التمويل متوسطة طويلة الأجل ثم النظم الحديثة لتمويل الصادرات، أما الفصل الثالث فقد تناول مختلف نظم تأمين قروض الصادرات المستعملة كذلك على المستوى الدولي، وقبل ذلك تم التطرق إلى مختلف الأخطار التي تصاحب وتلازم التجارة الدولية بشكل عام والصادرات بشكل خاص.

في حين تم تخصيص الفصل الرابع لدراسة وضعية وآفاق الصادرات غير النفطية في الجزائر، حيث تم في هذا السياق استعراض وضعية الصادرات غير النفطية في الجزائر من سنوات الثمانينيات من القرن الماضي وحتى وقتنا هذا (سنة 2010)، وكذا إلى وضعية الصادرات غير النفطية في ظل توقيع ودخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حين التنفيذ.

أما في الفصل الخامس والأخير فتم فيه قياس أثر تمويل وتأمين قروض التصدير على أداء الصادرات غير النفطية في الجزائر، وهذا من سنة 2008 وحتى غاية سنة 2009، وذلك باستخدام مجموعة من الأساليب والطرق والبرامج الإحصائية، ثم في الأخير كانت هناك خاتمة تعتبر كخلاصة لهذا البحث، كما تم في ذلك تقديم مجموعة كبيرة من النتائج المتوصل إليها، ثم بعد ذلك تم تقديم مجموعة من التوصيات المقترحة العمل بها، والتي رأى الباحث بأنها ضرورية ويمكن أن تخدم وتعمل على تطوير الصادرات غير النفطية في الجزائر، كما تم أيضا تقديم مجموعة من التصورات في هذا المجال وذلك لطرح مجموعة من آفاق البحث في هذا المجال مستقبلا.